

رؤية في النظام التعليمي بالجمهورية العظمى

د. محمد ابوالقاسم الرتيمي
الجمعية الليبية للذكاء الإصطناعي
البريد الإلكتروني arteimi@yahoo.com

مرّت العديد من دول العالم بتحوّلات في نظمها التعليميه كما هو الحال في بريطانيا وفيتنام واستراليا وفي اليابان والمانيا بعد الحرب العالمية الثانيه وما زالت عمليات التحوّل والتطوير قائمة في النظم التعليميه حتى هذه اللحظة بغية تحقيق أهداف مرسومه ونتيجة لدوافع اقتضتها ضرورات الزمن الاقتصادي والاجتماعيه والسياسية احيانا. ويطلب الكثير من المختصين والمهتمين بأنماط التعلم بضرورة التعديل في طريقة واسلوب التعليم والتعلم القائمة في العالم اليوم.

ولقد مرّ النظام التعليمي في الجماهيرية هو الآخر بعدة تحوّلات وتوجّهات بغرض التحديث في التحصيل العلمي، ويلاحظ أن هذا التحديث لم يكن سهلا في الماضي ولن يكون سهلا في المستقبل أيضا. إن المتتبع لعملية التغيير في النظام التعليمي يلاحظ عدم وجود إجماع على ضرورة هذه التحوّلات والى أي مدى يجب أن تكون وما هي الدوافع التي تبعث على التغيير (فالبعض يقول ما دام النظام يعمل فلا داعي لإصلاحه). إن المعرفة والإيمان بالتغيير يعني الإحساس بوجود مشكلة في المحيط التعليمي، وعند اكتشاف المشكله وإبرازها للعيان بواسطة وسائل الإعلام او المؤتمرات والندوات العلميه فإنها حينذاك تصبح هاجسا اجتماعيا يتطلب التركيز عليه والانتباه له، ويساعد في تحديد الأمور التي يمكن معالجتها، فالمشاكل الاجتماعيه لا تخرج من العدم ولكنها نتيجة نشاط وتفكير الأفراد والمهتمين والمتعاملين مع هذه المسائل والتي تبدأ عادة بتعيين حالات لها وتحديد صفة الضرر والاذى الذي تسببه هذه الظاهره، ثم يأتي تحفيز النقاش والجدال لجعلها شأنًا جماهيريا ، وهناك أحداث كثيرة تلعب أدوارا في عملية التحديث في النظام التعليمي اليوم مثل انتشار تقنيات الاتصالات والتنافس الاقتصادي والتحول العالمي إلى مجتمع المعلومات والخدمات المعرفيه، والتفاعلات السياسييه والتقدم التكنولوجي المعتمد على التقنيات الرقمية، كلها تتطلب الحاجه للاستعداد وإعداد الشباب كقوة منتجة وفاعله في عالم صارت فيه عمليات الإستجابة للتغيّرات والمتغيّرات العالميه ضرورة للبقاء والاستمرار كأمة لها هوية وكيان.

مبدأ التعليم العام

إن بزوغ ظاهرة التعليم الحر او الخاص في الجماهيرية والتي تنتشر بسرعة وتبدو كأداة ترويج لسلعة تجاريه هي أمر ما زال غير واضح المعالم. فما هي هذه السلعه؟ هل هي التعليم أم نمط التدريس؟ فتسويق شيء ما متوفر مجانًا هو أمر غير مقبول فهو كمن يحاول بيع الهواء. وإذا كان التعليم الخاص هو الهدف النهائي فلماذا لا نحول التعليم العام إلى مؤسسات تجاريه؟ ولكن... هناك اسباب وجيهة لتقديم التعليم العام ومنها

اولاً: المعرفة حق طبيعي لكل انسان

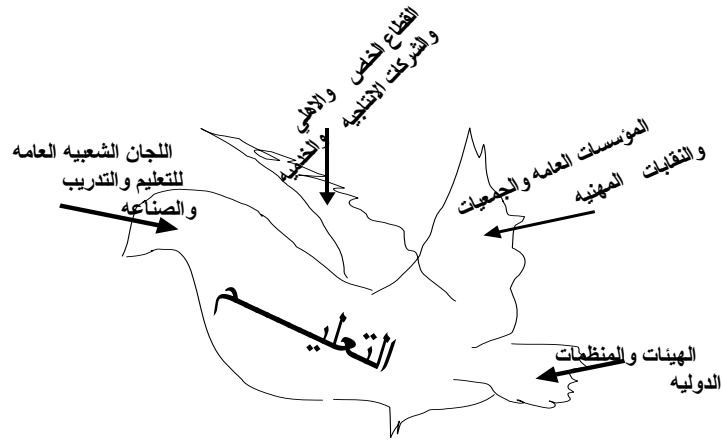
ان مهمة التعليم العام هي تقديم العلم للجميع تمشياً مع مبدأ العلم للجميع حسب ما نصت عليه النظرية العالمية الثالثة وهو حق لكل افراد المجتمع

ثانياً: المسؤولية الجماعية

ان الالتزام بمبدأ العلم والمعرفة للجميع يجسد مبدأ أخلاقياً بالدرجة الاولى فنحن كائنات اجتماعية والتعليم عملية اجتماعية فعلينا ان نتشارك جميعاً في تحمل مسؤولية تعليم ابناء الوطن. ان التعليم الحر او الخاص يعتمد على مبدأ الرغبة الفردية والتي لا يمكن للمجتمع ان يوفر له متطلباتها، وفي اغلب الاحيان يمكن ان تكون توفير المقر الاكثر راحة والافضل امكانيات ، مثل توفر تعليم لغات إضافية أو توفير إمكانيات التعلم عن بعد وامكانية الترفيه والتسليه ودراسة الموسيقى او ممارسة رياضات بدنية خاصة او رغبة الفرد في الحصول على شهادة اضافية اخرى أو حضور مقررات جديدة ليدعم بها معرفته، او الرغبة في الانتقال الى تخصص جديد ، او ربما أن الحظ لم يحالف الشخص في مواصلة دراسته بالقطاع العام نتيجة تجاوزه المدة القانونيه المتاحة له في التعليم العام أو غير ذلك.

اعتبار التعليم نظام واحد و متكامل

من الملاحظ وعلى كافة الاصعدة الشعبيه والرسميه ان الناس ينظرون الى التعليم كمؤسسات ووحدات تعليميه منفصله وانها تعمل بشكل انفرادي وان لا وجود الى ارتباط بينها، ويبدو ان الوحيدين الذين يشعرون بأن هذه سلسلة متصله هم الطلاب. إن انتقال الطلاب عبر مراحل التعليم المختلفة يشابه انتقال الغذاء في بيئة الكائنات الحية فأى تغيير في السلسله يؤثر في الكائنات بكل نقاط السلسله، فأزدياد المواليد ودخولهم الى المؤسسات التعليميه سيؤثر في كل من مدارس التعليم الاساسي والثانوي والتعليم العالي ، فجميعها بحاجة الى التوسع لاستقبال الطلاب والاساتذه والتجهيزات المعملية. إن التغيير في جزئية من جزئيات النظام التعليمي يسبب تغييرات في الاجزاء الاخرى بل وفي كل الاطراف ذات علاقه. رغم استخدام مصطلح النظام التعليمي عدة مرات فيما مضى الا ان المعنى غير واضح بشكل تام، فالنظم في طبيعه تتكون من أنظمة فرعيه وهي بنفسها نظم فرعيه لأنظمة اخرى اكبر، ويمكن اعتبار النظام التعليمي في شكل مشابه و دراسة النظام التعليمي تتطلب فهم النظام بشكل شمولي ومعرفة اجزائه الفرعيه وارتباطاتها ومدخلات ومخرجات النظام والعلاقات والحدود له. و تعد المدرسة في النظام التعليمي هي المؤسسة الرئيسيه في التعليم العام وهي تحتوي على عدد من المكونات التي تتفاعل مع بعضها مثل التعليم والاداره والدعم المالي والمبنى المدرسي. والمدرسة نظام صغير من النظام التعليمي في الشعبيه والذي بدوره جزء من النظام التعليمي في الجماهيريه والذي هو جزء من النظام التعليمي العالمي. ويمكن تخيل النظام التعليمي بعدة اوجه تبعاً للغرض والمعلومات المراد ارسالها، ونحن بدورنا سنصف النظام في هيئة التقاء مجموعة من الانظمه كما هو مبين ادناه، وهذا التمثيل يوضح ان الاجراءات المتخذة في نظام معين لها تأثيرات ليس فقط في النظام التعليمي ولكن على الانظمة الاخرى ايضا



وهذا ما سنبنى عليه المقترحات المدرجة في هذه الورقة

جودة التعليم

جودة التعليم من الامور المهمة لكل من الطلاب وأولياء الأمور ومسئولي التعليم والمؤسسات الصناعية والخدمية بانواعها، ولكن هذا المفهوم يعني اشياء مختلفة لكل طائفة من المهتمين، فقد تعني بالنسبة للطلاب استطاعته متابعة الدروس والمحاضرات او ما اذا كانت هذه العلوم مفيدة له ، واما اولياء الامور فقد تكون الفترة الزمنية التي يستغرقها البرنامج التعليمي وإمكانية حصول الابن على وظيفه بعد تخرجه ، أما المسؤولين على التعليم فإن هذا يعني لهم مطابقة معايير فنية كثيرة منها امتلاك المؤسسة التعليمية للامكانيات الضرورية وتوفر الكفاءات التدريسية والمناهج العلمية للتخصصات بمستوى المؤهلات المقابلة لها. اما المؤسسات الصناعية والخدمية فان اهتمامها ينصب حول قدرة الخريج على القيام بالعمل المطلوب منه في مجال اختصاصه.

ومن وجهة النظر العلمية يمكن تفحص الخصائص المهمة في العملية التعليمية وما هي الحصيلة النهائية للطلاب بعد عبورهم السلسلة التعليمية، فالهدف الاساسي من التعليم هو مساعدة الطالب على تنمية وتطوير قدراته الذاتية الى ابعد مدى فيما يتعلق بالقدرات الذهنية والشخصية . ان جودة التعليم العالي مثلا يمكن إبرازها في طبيعة النمو العقلي لدى الطلاب من خلال ما يكتسبونه من عمق واتساع في الفهم وفي قدرتهم على النقد والتفكير في ذاتهم ليكونوا قادرين على الاعتماد على انفسهم وان يكونوا مدركين لمسئولياتهم الاجتماعية، واسباب نجاح التعليم هو العمل الجاد من قبل كافة الاطراف ذات علاقه ابتداء من الاستاذ والطالب وانتهاء بالادارة التعليمية والدعم المالي والقانوني من الدولة. ومن الجدير بالملاحظة عدم وجود دراسات تصدر في شكل نشرات دوريه تفحص كفاءة الاقسام العلمية في التعليم العالي ومؤسسات التعليم المختلفة بالشعبيات في الجماهيرية ، إذ يمكن أن تقدم هذه التقارير حوافز معنويه للمؤسسات الجادة في العمل والطلاب ، وهي مؤشرات تعين الآخرين أيضا على ضرورة بذل المزيد من الجهد للوصول إلى الأفضل.

التعليم العالي

مع حداثة تجربة التعليم الحر إلا أن سيلا من الجامعات والكليات والمعاهد الاهلية قد حلّ على المجتمع في شكل شركات وتشاركيات لتقديم انواع عديده من البرامج العلميّه، ومع تزايد الطلب على التعليم العالي نتيجة للاهتمام المتزايد بالكفاءة الورقيه إما للحصول على وظيفة اداريه او افتتاح منافسات التصعيد الشعبي فقد صارت الشهادات عنصرا شبه اساسي في الحياة المعاصره بالجامهيريّة، فالاباء يودون ان يتحصل أبنائهم على شهادات بكل الوسائل، فإذا لم يتمكنوا من الدخول الى جامعة مرموقه فانهم سيتوجهون راضين الى اقرب مؤسسة تعليميه ذات مرونة عاليه. لذا فلا يستغرب المرء وجود كل اصناف الكليات والجامعات والبرامج المهنيه في السوق اليوم، تنشأ وتدار بدون الكفاءات المهنيه اللازمه. و رغم وجود محاولات قليله لتكوين سمعه لكليات وجامعات اهليه في الجماهيرية إلا ان جودة التعليم المقدم من قبل العديد من المؤسسات التعليميه الخاصه محل شك و ريبه، فبعض هذه المؤسسات تتخذ شققا كمقرات لها وهناك نقص حاد في القائمين على العملية التعليميه بالكفاءة الضروريه ، والعديد من المعلمين في هذه المؤسسات هم من حملة الشهادة الجامعية او أقل وغالبية هذه المؤسسات تقدم البرنامج التعليمي في شكل مختصر لتقليل التكاليف والتمكن من دفع الضرائب المجحفه على مؤسسات ناشئه. قد يكون هذا جيدا بالنسبة للطالب وولي الامر إلا ان المؤسسات التي سوف تستخدم هذا الخريج غير الراشد وغير المكمل للتحصيل العلمي ليكون موظفا او مهندسا ، لن ترجو منه غير عرقلة العمل وربما تخريبه.

إن التحولات الاقتصادية العالميه والتطورات الاقتصادية بالجامهيريّة ستفتح المجال أمام الشركات العالميه ومتعددة الجنسيات للدخول الى السوق الليبي وهذا يتطلب وجود الامكانيات التاليه للخريج الليبي حتى يتمكن من الاحتكاك بالآخرين واستيعاب التكنولوجيا واساليب العمل والادارة المتطوره وايضا منافسة الآخرين في مجاله ومنها:

- القدرة على المحادثه باللغات الاجنبيه والتمتع بمهارة التعامل مع الآخرين في بيئة العمل الجماعي
- القدرة على التفكير والتحليل واخذ زمام المبادرة في حل مشاكل و عراقيل العمل وعدم الاتكال على تنفيذ الاوامر والتعليمات
- القدره على تنفيذ مهام واعمال مركبه ومعقده اعتمادا على النفس
- إجادة استخدام ادوات تجميع وتحليل البيانات و المعلومات باستخدام الحاسوب والبرامج المتخصصه واستخدام شبكة المعلومات الدوليّه

ان النظام التعليمي القائم الآن لا يمكّن الطلاب من التفكير بشكل تحليلي او يعطيهم القدره على الابداع، فغالبية طلابنا جيدون جدا في الحفظ ، إنهم يتذكرون المحاضرات والدروس ثم يصبونها صب خلال الامتحانات ولا يقرأ الطلاب خارج محتوى مذكراتهم التي دونوها خلال الدرس، إنهم لا يعرفون حتى تقديم السؤال بالطريقة الصحيحه و يبحثون دائما عن الاجابة المباشرة للسؤال، ويتدربون على إجابة اسنله من اوراق الامتحانات السابقه.

هناك العديد من الاشياء التي يبدو أنها لا تعمل بشكل صحيح في الجامعات، اولها ان الجامعات توسعت بشكل سريع لدرجة ان الجامعات القديمه مثل جامعة الفاتح تعجز عن تقديم المقررات في بعض التخصصات التطبيقيه

والهندسيه، وما زالت الاعداد تتزايد. ان هذه الزيادة في قبول الطلاب احدثت اجهدا كبيرا فيما يتعلق بالامكانيات الفنية و اسرة التدريس التي يحجبها هذا العدد عن العمل البحثي، فليس غريبا اليوم ان تجد المنات من الطلاب مسجلين في المقررات الجامعية بكليات الطب والهندسه.

ان النقص الحاد في اسرة التدريس بالتعليم العالي جعل الجامعات تمنح الفرصه لكل من يحمل مؤهل ماجستير ان يعين كعضو هيئة تدريس رغم عدم توفر الكفاءة العلمية له للتدريس فبعضهم تحصل على درجة الماجستير عن طريق تقديم بحث فقط في جامعات اجنبيه، مما يعني انه لم يعمل على تطوير قدراته العلمية في المقررات التخصصيه ولا يختلف وضعه كثيرا عن زميله حامل درجة الشهادة الجامعية الاولى فقط. لذا فإننا سنلاحظ ان هؤلاء الاساتذه يمنحون درجات عاليه لطلابهم حتى لا يشككي الطلاب من سو نوعية المحاضرات ومن ثم فان درجات الامتحان لا تعني الكثير

العامل الآخر والمهم هو نوعية الطلاب المقبولين في التعليم الجامعي فقد تعوّدت الجامعات على اسلوب توجيه الطلاب اليها وافتقار الجامعات الى الاستقلاليه اذ لم يكن لها حق التدخل في اختيار الطلاب المناسبين لها بناء على امتحان قبول اكاديمي

ان هذه المؤشرات تدعو الى التفكير فيما يلي

1. ضرورة **تحديد حجم الجامعات** بحيث لا يزيد عدد الطلاب في الجامعه عن 20 الف طالب كحد اقصى مثلا، والعمل على افتتاح جامعات اخرى لاستيعاب الاعداد المتزايدة. فلا يمكن لمدينه كبيره مثل مدينة طرابلس عدد سكانها اكبر من بعض الدول العربيه ان تكون بها جامعة وحيد في شكل إمبراطوريه، فقد يتطلب الأمر وجود جامعتين عامتين وجامعه تكنولوجيه للتخصصات التقنيه
2. **منح المزيد من الاستقلاليه للجامعات** وعدم التدخل المباشر في عملياتها الاداريه مثل تعيين اعضاء هيئة التدريس، وامكانية انشاء مراكز بحثيه داخل الجامعات وتبادل اعضاء هيئة التدريس في الداخل والخارج وتدبير الامور الماليه الناجمة عن الاستثمارات في البحوث والاستشارات خارج ميزانية الدعم التي يقدمها المجتمع
3. تشكيل **مجلس استشاري للتعليم يتبع اللجنة الشعبية العامه** من اساتذه ذوي خبرة عاليه بالتعليم والبحث العلمي يتولى وضع الخطط الإستراتيجيه للتعليم العام والعالي ويضمن عدم التذبذب الحاصل في مجال التعليم والذي يعكس مباشرة الرؤية والقناعات الشخصيه للقائمين على رأس القطاع وليست نظرة جماعيه مدروسه.

الثانويات التخصصيه

تعرض برنامج الثانويات التخصصيه في العقدين الماضيين الى تذبذب وتعثر أدى إلى انعدام ثقة المواطنين وأولياء الأمور وكذلك الطلاب في جدوى هذه الثانويات، وكان ذلك نتيجة للمتطلبات العاليه التي يحتاجها إنجاح البرنامج التخصصي المبكر جدا والذي هو مقبول وسيكون جيدا اذا امكن تحقيقه واقعيا ، ومن بين هذه المتطلبات:

1. نظرا لاتساع رقعة الجماهيرية العظمى وانتشار السكان بشكل أفقي ما يتطلب إنشاء عدد كبير من المؤسسات التعليمية لتقريب موارد العلم والمعرفة لهم والنسق الحالي لتشريح الثانويات التخصصية اثبت ان له كلفة عالية في :

- انشاء المباني التعليمية وفقا لتصاميم هندسيه تخدم تخصصات كل مدرسه
 - توفير كافة الامكانيات والتجهيزات من ورش ومختبرات ولوازم تشغيل وفنيين
 - إعداد المعلم الكفو القادر على تقديم المعرفة حسب المناهج المعدّه، وجّلها يصعب على المعلم في الوقت الحاضر استيعابه لتقديمه الى الطلاب في صور ملائمه له
2. ازدواج المهمة المناطة بالثانويات التخصصية بحيث صممت لتخدم غرضين في نفس الوقت وهما الاتجاه الى سوق العمل و مواصلة الدراسة الجامعيه وهما هدفان يصعب تحقيقهما في آن واحد، فكلما زاد الاهتمام بالهدف الاول كان ذلك على حساب الهدف الثاني وقلل من امكانية تحقيقه
3. انعدام الدراسات الاحصائية التي تبين حاجة المجتمع المسقبليه من التخصصات المختلفه من خلال الوقائع والخطط المدرجة من طرف اللجنة الشعبيه العامه ودوائرها المتنوعه وهذه المعلومات تغذي عامل الرغبة في انواع معينه من المعرفة وتعطي مؤشرات لجودة التخصصات بناء على معايير اقتصاديه عديده.

واعتمادا على هذه المؤشرات لتقييم النظام التعليمي والبيئة الاجتماعية ، يمكننا تفادي هذه السلبيات والخطو درجة للأمام لإحداث تحويل منهجي في البنية التعليمية لإعداد أجيال قادرة على متابعة ركب التطور العلمي في العالم الذي أصبح بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات صغير الحجم، وما يحدث فيه تتأثر به كل الشعوب والأمم في كافة جوانب حياتها ومن دوافع الحرص العلمي والمسئولية الوطنية فإننا نقترح ان يتم تبني نظام الفصل الدراسي في الثانويات التخصصية التي تقسم الى :

اولا : الثانويات المهنية

- ومدتها (4) أربعة سنوات وتحل محل المعاهد والمراكز المهنية الحاليه، اذ نلاحظ ان تخصيص مدة (3) ثلاثة سنوات في هذا النوع من التعليم التقني المهم أبرز عددا من السلبيات منها
- عدم نضج القدرات المهنية لدى الخريجين وهم نصف جاهزين للعمل ويفتقدون الى الكثير من المهارات الضرورية للمهنة، كما انهم بعد تخرجهم يستقر أكثرهم في المنازل وخاصة الإناث منهم، ويفقدوا ما تعلموه
 - بروز ما يعرف بالبطالة والباحثين عن العمل مما يخلق مشاكل اجتماعية يمكن تفاديها لو ظل المتعلمون بمقاعد الدراسة والمختبرات والورش.
- وتعمل هذه الثانويات على تخريج كفاءات مهنيه متميزه قادرة على العمل مباشرة في مهن الالكترونياات الدقيقة والكهرباء والبناء والعمارة والفنون بأنواعها وهندسة الحاسوب والاتصالات والميكانيكا والمهن الادارية والماليه وغيرها

ويسمح للخريج من هذه الثانويات بمواصلة دراسته العليا في المعاهد المناظرة ويمكنه الحصول على درجات أعلى في مجال تخصصه.

ثانياً: ثانويات العلوم الأساسية

ومدتها (4) أربعة سنوات، ويطبق فيها مبدأ التخصص المبكر في احد فروع العلم والمعرفة ويدرس فيها الطالب مناهج دراسيه تقدم القواسم المشتركة لكافة التخصصات العلميه لمدة ثلاثة سنوات الاولى كما هو الحال في الثانوية العامه سابقا

اما في السنة الرابعة ، تقدم مواد اختياريه متقدمه في العلوم الاساسية ويختار الطالب منها المقررات التي تشكل أساسا للحقل الدقيق الذي يرغب مواصلته في الجامعه مما يعمل على تقليل الفترة الزمنية التي تتطلبها المرحلة الجامعيه ، وتمنح الطالب الفرصه في التفوق في هذه المواد

فمثلا في السنة الرابعه تقدم مقررات **متقدمه اختياريه على فصلين دراسيين** في التخصصات التاليه

الرياضيات والإحصاء	الفيزياء
الكيمياء	علوم النبات والحيوان
علوم الأرض	الحاسوب

وبناء على رغبة الطالب ومتطلبات القسم الأكاديمي في الكلية او الجامعه يمكن للطالب اختيار المقررات

التي تؤهله الالتحاق بالقسم المطلوب حسب المتطلبات التي يقرها القسم ، فمثلا

يتطلب الالتحاق بقسم الهندسة الكهربيه والالكترونيه وقسم هندسة الحاسوب اجتياز مقررات الرياضيات والفيزياء

وقد يتطلب الالتحاق بكلية الطب البشري اجتياز الطالب بنجاح مقررات الكيمياء والاحياء وفيزياء الصوت ويتطلب قسم الهندسة الميكانيكيه مقررات الرياضيات والفيزياء ، وهكذا ويمكن للجامعات تحديد هذه المتطلبات بسهولة لكافة اقسامها

ثالثاً: ثانويات العلوم الأدبيه

ومدتها (4) أربعة سنوات، ويطبق فيها مبدأ التخصص المبكر في احد فروع العلم والمعرفة و يدرس فيها الطالب مناهج دراسيه تقدم القواسم المشتركة لكافة التخصصات الأدبيه لمدة ثلاثة سنوات الأولى كما هو الحال في الثانوية العامه سابقا

أما في السنة الرابعة ، تقدم مواد اختياريه متقدمه ويختار الطالب منها المقررات التي تشكل أساسا للحقل الدقيق الذي يرغب مواصلته في الجامعه مما يعمل على تقليل الفترة الزمنية التي تتطلبها المرحلة الجامعيه ، وتمنح الطالب الفرصه في التفوق في هذه المواد

فمثلا في السنة الرابعه تقدم مقررات **اختياريه على فصلين دراسيين** في التخصصات التاليه مثلا

التاريخ	الجغرافيا	الفلسفه والتفسير
علم الاجتماع والنفس	اللغات الانسانيه	المكتبات والمعلومات
العلوم الدينيه		

وبناء على رغبة الطالب ومتطلبات القسم الأكاديمي في الكلية او الجامعه يمكن للطالب اختيار المقررات

التي تؤهله الالتحاق بالقسم المطلوب حسب المتطلبات التي يقرها القسم ،

ويمكن للكليات تحديد هذه المتطلبات بسهولة لكافة اقسامها

ان هذا الاجراء يبسط العملية التعليمية ويحقق اهداف ايجابية منها

- تحقيق مبدأ التخصص المبكر والتخلص من دراسة بعض المقررات التي لا تخدم بشكل مباشر الدراسة الجامعية مما يعمل على الرفع من مستوى التحصيل العلمي للطالب
- امكانية نشر التعليم افقيا بشكل اوسع مما هو الآن نظرا لعدم وجود متطلبات يصعب الايفاء بها
- التمتع بالقدرة على ملاحقة التطور في العلم والمعرفة وسهولة تحديث المناهج المقدمه بالتعاون مع الجامعات والكليات حسب ما تتطلبه عمليات التجديد والتحديث في التخصصات وفروع العلم المستحدثه.

تدريب المعلمين

يستلزم الدخول إلى سلك التدريس في الثانويات التخصصية توفر العديد من الصفات والخصائص في المعلم، ويمكن تحقيقها من خلال تقديم مقررات تخصصية و تربويه لهم في الجامعات لمدة عام كامل تمنحهم درجة الدبلوم في التدريس والذي يجب إدراجه في السلم الوظيفي ويمكن معادلته بدرجة وظيفيه إضافة لدرجة الشهادة الجامعية التي يحملها المعلم (ليسانس او بكالوريوس)

هيئة السلم التعليمي بالشكل المقترح

1. مرحلة التعليم الاساسي ومدتها (9) تسعة سنوات
2. المرحلة الثانويه ومدتها(4) اربعة سنوات مقسمة الى
 - أ- ثانويات العلوم الاساسيه
 - ب- ثانويات العلوم الادبيه
 - ت- الثانويات المهنية
3. المرحلة الجامعيه
يتم تقليص المرحلة الدراسيـه بالجامعات فتصبح مدة كليات العلوم (3) ثلاثة سنوات ومدة كليات الهندسه (4) اربعة سنوات ، وكذلك تقلص المدة الزمنية بالمعاهد العليا تبعا للتخصصات المختلفه وكذلك الخلفية العلميـه للطالب (فيما اذا كان الطالب قادما من الثانوية المهنيه او العلوم الاساسيه او الادبيه حسب التخصص) وهكذا
4. الدراسات العليا

وفق الله الجميع لما فيه خير المجتمع والأمة